



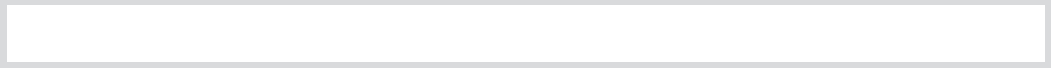
مركز المشروعات الدولية الخاصة

الإصلاح المؤسسي

# المؤسسات والحاكمة تحديات تواجه خيار الإصلاح بالمغرب

بقلم: محمد طيفوري

# CIPE



## تداخل السياسي والاقتصادي وسؤال الإصلاح

لا أفق لنجاح أي إصلاح سياسي بالمغرب ما لم يكن مرفوقا بإصلاح اقتصادي حقيقي، وهي المعادلة العصية على الفهم بالمغرب؛ حين نعلم أنه لا يمكن فصل الاقتصادي عن السياسي في السياق المغربي، إذ إن مجال كل منهما تربطه علاقة جدلية بالآخر رغم الاستقلالية النسبية لكل منهما.

فالاقتصاد كان دوما خاضعا في تطوره للدولة المركزية التي تحكمت بكيفية قوية في نشأته وتكوينه وتوجيهه ورعايته، إذ نجد أن تراكم الثروات ورؤوس الأموال في مغرب الاستقلال تم عبر وبفضل الدولة التي عملت على إعادة إنتاج العلائق الاجتماعية في إطار دعم الرأسمالية في المجالات الزراعية والتجارية والصناعية والمالية، وخلق الطبقات الاجتماعية الموالية لها (أي الدولة)، سواء الأعيان القرويين أو البرجوازية الحضرية<sup>1</sup>. وذلك حرصا من السلطة الحاكمة، وتحديدًا المؤسسة الملكية، على إيجاد ولاءات جديدة في الاقتصاد والسياسة بديلا عن ولاءات القبيلة والزاوية التي كان يعتمدها السلطان في ظل الدولة التقليدية<sup>2</sup>.

يفرض تجاوز هذا الإرث التاريخي لدولة مثل المغرب تعمل على رسم مسار استثنائي في السياق العربي، مضاعفة الجهود في مجال الإصلاحات الاقتصادية من أجل إقرار قطيعة، ووضع فصل بين الاقتصادي والسياسي بغية ضمان تنافسية أكبر ومساواة أكثر بين مختلف الفاعلين في الميدان الاقتصادي، لا استغلال البعض لنفوذه وولاءاته السياسية من أجل الاستحواذ والهيمنة والاحتكار وإقصاء الآخرين. ويتطلب الأمر أيضا العمل على نشر الثقافة المؤسساتية في عالم المال والأعمال، لتكريس جو من الثقة يضمن حقوق

حاز هذا المقال على جائزة في مسابقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمقالات الشباب عن عام 2014

إن ما يحدث في المنطقة العربية منذ مطلع عام 2011 لا يعدو أن يكون محاولة من الشعوب لإعادة كتابة حاضرها، ورسم مسارها من أجل تحويل مستقبلها إلى واقع ملموس. فالربيع العربي الذي جاء كالحظة غموض فجأة هو أيضا لحظة فرص أمام الشعوب. ولا أدل على ذلك من عودة المواطنين كجمهور وإعادة سيطرتهم على المجال العام في المنطقة العربية، مما يثبت عجز المؤسسات القائمة عن أداء أدوارها، والحاجة الملحة إلى مؤسسات قوية تخدم مصالح المواطنين، وتعزز حماية حقوقهم.

في هذا السياق قرر المغرب خلافا لباقي الدول العربية نهج أسلوب الإصلاح في ظل الاستقرار، باعتماد حزمة من الإصلاحات السياسية تقوم على فصل السلط وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة. وأذكى ذلك بتخصيص الباب الثاني من دستور يوليو/ تموز 2011 للحكامة الجيدة، التي فصلها في ست فصول (154 - 160)، وأردفها بالمؤسسات الساهرة على هذه الحكامة في الفصول من 161 إلى 172 من الدستور. بيد أن هذه الحكامة سوف تظل دون نتائج ملموسة في غياب ثقافة مؤسساتية حقيقية تسمح بالتطبيق الأمثل لمبادئ هذه الحكامة. وقبله فصل للتداخل القائم بين السياسي والاقتصادي في المشهد المغربي ما ينعكس سلبا على مردودية وحصيلة هذا الأخير.

على المستوى الخارجي لباقي الدول، وكسب الثقة وتحقيق نتائج ملموسة على المستوى الداخلي استجابة لانتظارات المواطنين.

وتدعو هذه الأرقام في ذات الوقت إلى العمل على تكريس المزيد من الحكامة والشفافية، وتفعيل مقتضيات دستور 2011 السالفة الذكر، بما يخوله من صلاحيات واسعة لهيئات الحكامة<sup>5</sup>، أملا في استعادة ثقة المواطنين في مؤسساتهم لضمان استمرارية تنفيذ مخطط الإصلاحات. إذ لا طائل من وراء إقامة مؤسسات شكلية تستحوذ عليها جماعات بعينها لحماية مصالحها، والاحتكار والهيمنة وتحويل هذه المؤسسات إلى ريع سياسي، يستفيدون منهم ويدودون به عن مصالحهم في مختلف المجالات، مشكلين بذلك تكتلات مغلقة على ذاتها محصنة من أي اختراق ورافضة لأي منافسة.

لتكون الحاجة ماسة إلى إعادة هيكلة حقيقة للبنية المؤسسية بالمغرب من أجل تمكينها من أداء الأدوار المنوطة بها، على أكمل وجه كما هو الحال في الدول المتقدمة. على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

## ريادة اقتصادية مؤجل في غياب الحكامة والمؤسسات

تبدو وثيرة الإصلاحات بالمغرب مقبولة إلى حد كبيرة على مستوى شرعية الإنجاز مقارنة مع باقي الدول التي شهدت حراكا (دستور، حكومة، انتخابات، برلمان...)، غير أن هذه القبول يظل قاصرا ما لم يخلف أثرا ملموسا في حياة المواطنين.

لاشك أن زواج المال بالسلطة وتداخل الاقتصادي والسياسي ما يزال منتشرا بشكل كبير في المغرب<sup>6</sup>، ونيل الخطوة والقرب من دوائر الحكم والسلطة هو

مختلف الفاعلين على قدم المساواة. كل ذلك أملا في تحصيل معدلات نمو تحقق التنمية المنشودة، وتضمن استمرارية مسلسل الإصلاحات على كافة الأصعدة.

إن مأسسة حقيقة للاقتصاد بالمغرب وحكامة جيدة له ما تزال غاية عسيرة عن التحقق، في ظل نتائج التقارير الصادرة مؤخرا حول استطلاعات الرأي عن المؤسسات السياسية ومدى ثقة المواطنين بها، والتي يفترض أن تقدم النموذج والقدوة.

## في الحاجة إلى حكامة المؤسسات السياسية

بعد عام من بداية الإصلاحات بالمغرب يكشف تقرير مشروع قياس الرأي العام العربي لسنة 2012/2013 على نتائج غير سارة بالنسبة للمغرب حول الثقة بالمؤسسات السياسية الرسمية<sup>3</sup>؛ فتثقة المغاربة في المؤسسة التنفيذية حسب هذا الاستطلاع لا تتعدى نسبة 49٪، في حين تصل هذه النسبة 33٪ فيما يتعلق بثقتهم في المؤسسة التشريعية، لتتحد إلى نسبة 27٪ بخصوص الثقة في الأحزاب السياسية، أما على مستوى الأداء والمردودية فقد كشف التقرير أن الموافقين على أداء المؤسسة التشريعية لا يتعدى 33٪. هذا وبلغت نسبة الشعور بالعدالة والحرص على حماية مصالح المواطنين في السياسة التشريعية التي تنهجها مؤسسة البرلمان 25٪ فقط، في حين اعتبر 91٪ من المغاربة أن الفساد الإداري والمالي مستشر في مؤسساتهم<sup>4</sup>.

إن هذه الأرقام تسائل خيار الإصلاح في ظل الاستقرار الذي جعل المغرب يتفرد في السياق العربي بخياراته وإستراتيجيته في التعاطي مع الربيع العربي. بيد أن هذا التفرد يجب أن يكون محفزا على المزيد من العمل لإقامة دولة مؤسسات حقيقية، ورسم صورة مغرب استثنائي استطاع الجمع بين الحسنيين: تقديم النموذج

في السنوات الأخيرة: حسن الشامي (2000-2006)،  
مولاي حفيظ العلمي (2006-2009)، محمد حوراني  
(2009-2012)، مريم بنصالح شقرون (2012-2015).

3 تقرير مؤشر قياس الرأي العام العربي لسنة  
2012/2013 الصادر عن المركز العربي للأبحاث  
ودراسات السياسات، الدوحة، يوليو/حزيران 2013،  
ص 43 وما بعدها.

4 هذا أكده تقرير منظمة الشفافية الدولية  
"ترانسبرنسي" لسنة 2013 حيث تراجع التصنيف  
الدولي للمغرب بثلاث نقاط (المرتبة 91) في سلم  
انتشار الفساد مقارنة مع سنة 2012 (المرتبة 88).

5 الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة، مجلس  
المنافسة، المجلس الأعلى للحسابات، المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

6 على سبيل المثال ما تزال المؤسسة الملكية ممثلة  
بدرعها الاقتصادي هولدينغ أونا المحتكر الوحيد  
لبعض القطاعات الاستهلاكية (السكر، الزيوت،  
الحليب، توزيع المحروقات...) حائلة دون تنافسية في هذه  
المجالات. بل وتستفيد في المقابل من الدعم الكبير  
الذي يوفره صندوق المقاصة للمواد الاستهلاكية.

7 منذ بداية العهد الجديد انتشرت في المغرب شركات  
كبيرة وأقطاب اقتصادية تطور أداؤها بشكل سريع  
وغريب في ذات الوقت بمجرد أنه تدور في فلك  
المؤسسة الملكية التي توفر لها الحماية والحصانة.

8 أطلق المغرب منذ 16 مايو/ أيار 2005 مشروع  
المبادرة الوطنية للتنمية البشرية غير أن نتائج البحث  
الاستطلاعي الذي أجرته الوزارة الملكة بالمجتمع  
المدني أواخر سنة 2012 تكشف عن قصور كبير  
لهذه المبادرة عن تحقيق أهدافها بالنظر إلى افتقادها  
إلى العنصر المؤسساتي الضامن لنجاح مثل هذه  
المبادرات.

السبيل الأمثل والضامن الأساسي لتحقيق الازدهار  
الاقتصادي والريادة<sup>7</sup>. وافتقاد المؤسسات السياسية  
للحكمة والشفافية التي توفر الطمأنينة والثقة لدى  
المواطن، وضعف ومحدودية أداء السلطة القضائية في  
ظل تبعيتها للمؤسسة الملكية وخضوعها له.

إن جملة من الأعطاب التي تعترى المشهد المغربي  
وتحول دون إقامة مؤسسات حقيقة تؤمن بالمبادرة  
الحرية، وتشجع التنافس وتدعم قيم الإبداع والخلق،  
وتؤسس لمجتمع يتسم ب"حرية النفاذ" لكافة  
المواطنين، وتعمل بالموافاة مع ذلك على إشاعة ثقافة  
الحكمة والشفافية والنزاهة داخل هذه المؤسسات،  
لكون هذه المرتكزات رافعة لتحدي التنمية الذي  
دخل فيه المغرب منذ قرابة عقد من الزمن<sup>8</sup>. وهي  
كذلك المدخل الأساسي والوحيد لتحقيق ريادة  
اقتصادية تدعم خيار الإصلاح في ظل الاستقرار الذي  
ارتضاه جزء كبير من الشعب المغربي بديلا عن خيار  
الثورة.

## هوامش:

1 نذكر مثلا قانون المغربية الذي صدر عام 1973  
وكان الغرض منه توزيع بعض الامتيازات على بعض  
الأشخاص رغبة في خلق طبقة من المقاولين والمنعشين،  
غير أن هؤلاء استغلوا الامتيازات الممنوحة لهم،  
واستفادوا من الحماية الاقتصادية وساهموا في تثبيت  
دعائم اقتصاد الربيع. جدير بالذكر أن هذا القانون تم  
إلغاؤه أواسط التسعينات غير أن آثاره ما تزال باقية في  
الميدان الاقتصادي بالمغرب.

2 ويظهر كذلك في نتائج انتخابات رئاسة الاتحاد العام  
للمقاولات بالمغرب (CGEM) التي تكون دائما من  
نصيب مرشح المؤسسة الملكية أو قريب منها، وهو ما  
يظهر في الأسماء التي تداولت على رئاسة الاتحاد طيلة

الفساد، والمشاركة في السياسات، وجمعيات الأعمال، وحوكمة الشركات، والحوكمة الديمقراطية، وإتاحة الوصول للمعلومات، والقطاع غير الرسمي، وحقوق الملكية، وحقوق المرأة والشباب.

الآراء الواردة بالمقال تعبر عن وجهة نظر كاتبه، ولا تعكس بالضرورة رؤية مركز المشروعات الدولية الخاصة. ويسمح المركز بإعادة طباعة المقالات الواردة في سلسلة قضايا الإصلاح و/أو ترجمتها، و/أو نشر المقالات الأصلية، بشرط:

• نسبة المقال إلى كاتبه الأصلي، وإلى مركز المشروعات الدولية الخاصة.

• إخطار مركز المشروعات الدولية الخاصة بموضوع نشر المقال وإرسال نسخة منه إلى مكتب المركز في واشنطن.

يرحب المركز بالمقالات التي يقدمها القراء. على أن تتراوح عدد كلمات المقال ما بين 1000 إلى 3000 كلمة، وسوف يُنظر فقط إلى المقالات ذات الصلة برسالة المركز المتمثلة في بناء مؤسسات ديمقراطية تخضع للمساءلة من خلال إصلاحات تعتمد على السوق، وذلك على أساس قيمة المقال. ترسل المقالات بالبريد الإلكتروني، ويتم نشرها على الموقع. فلو أردت الاشتراك، مجاناً، نرجو أن تشترك في شبكة مركز المشروعات الدولية الخاصة، وذلك بإدخال بريدك الإلكتروني في الموقع:

[www.cipe.org](http://www.cipe.org) أو [www.cipe-arabia.org](http://www.cipe-arabia.org)

يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة "CIPE" على تعزيز الديمقراطية حول العالم، من خلال الإصلاح الاقتصادي الموجه للسوق. المركز جزء من غرفة التجارة الأمريكية في العاصمة واشنطن، ولا يهدف لتحقيق الربح. وهو أحد أربعة معاهد للصندوق الوطني للديمقراطية. وقد دعم المركز ألف مبادرة محلية في أكثر من مائة دولة نامية، تعامل فيها -على مدى 25 عاماً- مع قادة الأعمال، وصناع القرار، والصحفيين، لبناء المؤسسات المدنية الأساسية للمجتمع الديمقراطي. ومن القضايا الأساسية التي يتعرض لها المركز، مكافحة